الكلمة الافتتاحية في الاجتماع الأول لمجلس إدارة المجلس النقدي (1)

بعون من الله تعالى نبدأ أعمال باكورة اجتماعات مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي، واسمحوا لي بداية أن أتوجه لمعاليكم بأسمى معاني الود والترحيب بكم في ربوع مدينة الرياض الخبيبة وعلى أرض الشقيقة المملكة العربية السعودية، داعياً المولى القدير أن يوفقنا في تحمل مسؤوليات وأعباء هذه المرحلة الجديدة من مسيرة العمل الخليجي المشترك. وإننا إذ نمنئ أنفسنا بهذا الإنجاز الذي تحقق بفضل إصرار وحكمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، فإنه في الوقت ذاته يلقي على كاهلنا مسؤولية النهوض بالمهام المنوطة بهذا المجلس الموقر، وبما يسفر عن الارتقاء بأعماله وأنشطته إلى المستوى الذي تصبو إليه شعوب دول المجلس من طموحات وآمال.

لقد رصدت صفحات تاريخ العمل الخليجي المشترك العديد من الإنجازات التي تمثل علامات مضيئة في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتجسد وبحق معاني الفخر والاعتزاز للأجيال المتعاقبة بتلك الإنجازات. وقد تحققت تلك الإنجازات كمحصلة لجهود حثيثة من جانب الأطراف كافة، وعلينا الاقتداء بها لاستكمال خطوات مسيرتنا المباركة. وفي هذه الآونة، فإننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل مسيرة العمل الخليجي المشترك. وعلى قدر ما تحمله هذه المرحلة من طموحات وتطلعات إلى آفاق المستقبل، فإنما تنطوي كذلك على العديد من التحديات التي تعكسها الرغبة الصادقة في الوفاء بتوجيه الجلس الأعلى لجلي التعاون لدول الخليج العربية كما هو وارد في مضمون البيان الختامي للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى المنعقدة في يومي 14 و 15 ديسمبر عام 2009 في دولة الكويت، بسرعة إقامة المجلس النقدي وتكليفه بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الإتحاد النقدي. ويمكننا القول إن مضامين ذلك التوجيه والتكليف من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس إنما تتضافر معاً لتمثل المرتكز المحوري لعمل المجلس النقدي لدول

ر1) أعدّت هذه الكلمة بمناسبة هذا الاجتماع المنعقد في مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية - خلال يوم 30 مارس عام 2010. (1) أعدّت هذه الكلمة بمناسبة هذا الاجتماع المنعقد في مدينة الرياض - المملكة العركزي - عام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة المقبلة، وبما يستوجب بذل الجهود المكثفة لتلبية تلك الإرادة السياسية بالشكل المطلوب.

كما هو معلوم، يتمثل الهدف الأساسي لمجلسكم الوقر في التمهيد لإنشاء البنك المركزي الخليجي، وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية. ولأهمية هذا الهدف وعظم تلك المهمة، لابد من الإشارة إلى أن المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس النقدي قد حددت عشر مهام رئيسية للمجلس النقدي في مسيرة التمهيد لإنشاء البنك المركزي. وفي هذا الصدد، أود التنويه إلى أن إنجاز تلك المهام لابد أن يتم بصورة متوازية وعلى محاور عدة في آن واحد. وبالتالي، فإنني أرى أنه لابد أن يتم تنظيم الجهود في هذا المجال وفقاً لبرنامج تنفيذي محدد الأولويات، ويعتمد في الأساس على مبدأ التتابع المرحلي المنظم. وفي هذا المجال، لابد من التأكيد على أن الانتقال من مرحلة تنفيذية إلى مرحلة تنفيذية تالية يستلزم استيفاء متطلبات كل مرحلة بتتابع محدد. وعندئذ يمكن تحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أؤكد على أن ضمان تحقق الاتساق فيما بين السياسات المنتهجة وأهدافها إنما يتطلب بالضرورة توافر بيانات تفصيلية عن تطور أداء الاقتصادات الكلية في الدول الأعضاء، وإحصاءات نقدية ومصرفية ومالية تتسم بالشمولية والحداثة والدقة، وبحيث تستند إلى نهج متسق يسمح بعقد المقارنات وفقاً لاعتبارات ومعايير واضحة وسليمة تتماشى مع المعايير العالمية ذات الصلة.

انطلاقًا من وعينا التام بهذه الحقائق وبما تفرضه المرحلة الراهنة من أعباء ومتطلبات، فإن مجلسكم الموقر يمثل المرتكز الأساسي لإدارة وتنسيق الجهود والسياسات التي تستهدف تهيئة وإرساء البنى الداعمة للاتحاد النقدي، وذلك من خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل متناغم، يمكن من خلاله رصد ومتابعة مدى التقدم في إنجاز المهام المنوطة بالمجلس النقدي لدول الإتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولعل من أبرز المهام الملحة أمام المجلس النقدي في هذه المرحلة تحديدًا هو مباشرة تشكيل الجهاز التنفيذي للمجلس وما يستتبعه من لجان أو أجهزة فرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الهيكل التنظيمي له، وبحيث يتم توزيع السلطات والمسؤوليات بشكل محدد ودقيق، مع توصيف لطبيعة العلاقات التبادلية فيما بين الجهاز التنفيذي والأجهزة الفرعية التابعة له من ناحية، وفيما بينها وبين مجلس إدارة المجلس النقدي من جهة أخرى. ويتطلب هذا الأمر بالضرورة رصد ميزانية تشغيلية لذلك الجهاز التنفيذي وأجهزته الفرعية، وبما يتيح المجال أمام وضع خطط التوظيف، وإستراتيجيات وآليات العمل، حيث يمكن الشروع في وضع المهام الموكلة للمجلس موضع التنفيذ.

وختاماً، أود أن أعرب عن قناعتي وثقتي الكبيرة في قدراتنا على الاستفادة من التجارب والمواقف التي سجلها ماضي مسيرتنا المباركة، وعلى مواجهة تحديات الحاضر وما ينطوي عليه من مهام جسيمة، وتفاؤلي برحابة المستقبل ليستوعب آمالنا وطموحاتنا.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أدعو المولى عزّ وجلّ أن يوفقنا جميعاً في تحقيق ما نصبو إليه.